

موقف الدول العربية

من الحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨

م.د. سلمى عدنان محمد

م.م. كوثر غضبان عبد الحسن

أ. صفاء عبد الوهاب المبارك

جامعة البصرة – مركز دراسات الخليج العربي

قسم الدراسات التاريخية

مدخل

يعالج البحث موقف بعض الدول العربية من الحرب العراقية – الايرانية وهي سوريا ومصر والاردن وليبيا ، وقد اقتصرنا في البحث على دراسة الافكار ووجهات النظر ومدى تأثيرها على موقف بعض العرب من العراق وايران والذي شهد انقساماً واضحاً . ولم نقدم في البحث دراسة عميقة لأيديولوجيات العراق وايران والدول العربية والتي لا يمكن عدها من الناحية الواقعية عاملاً رئيساً ومؤثراً في موقف بعض الدول العربية تجاه الحرب والتبريرات التي صدرت عنها ولكننا من جانب آخر ابرزنا وجهات نظر كبار صناع القرار في تلك الدول وتصريحاتهم وعرضناها بوضوح . كما اشرنا الى المتغيرات الاساسية التي احدثتها الحرب في المنطقة العربية ، كما يهدف البحث ايضاً تحقيق غايات وهي : بيان العلاقات بين غياب الثقة بين معظم الدول العربية وبين عدم الاستقرار الاقليمي الذي يؤثر على الأمن العربي بشكل عام في تحديد العوامل المؤثرة على مواقف الدول العربية تجاه الحرب وتأثيرات الحرب على دور العرب في السياسة الدولية وكذلك توضيح مدى تأثير الأبعاد الأيديولوجية وتوافق المصالح ونمط الإدارة السياسية على استقرار الاتجاه الأمني في المنطقة .

ان اختلاف الاراء في المصادر وتعددتها من الصعوبات التي تواجه الباحث ، ومع ذلك حاولنا عرض وجهات النظر رغم اختلاف تلك المصادر في اسلوبها وفي مواقفها الأيديولوجية مع متابعة موقف بعض الدول العربية من استمرار الحرب والمتغيرات التي تحكمت بها وكيف ان استمرار الحرب كرس سياسة المحاور السياسية التي اثرت

في موقف الدول العربية وأضعفت الدور العربي في السياسة الدولية .

لقد وجد النظام الايراني الجديد بقيادة آية الله الخميني ان الدول العربية المجاورة لايران ومنها العراق لاتقبل بنموذج الاسلام السياسي ، وترفض فكرة الوحدة الاسلامية والنظام الاسلامي . وصارت الانظمة الداعمة للنظام الاسلامي معادية للنموذج الاسلامي الشيعي لايران . كما ان تحدي الأخيرة للنظم السياسية القائمة في الدول العربية وبخاصة النظم الخليجية كانت مثار قلق لأن بعضها على علاقات وطيدة بالولايات المتحدة الامريكية . كما شعرت ايران من جهة أخرى بالخوف من حكام الدول التي تضم اعداد كبيرة من الشيعة كالعراق . وفي الوقت الذي ادرك فيه العرب طموحات الشاه سابقاً فأنهم تخوفوا بعد قيام الثورة الايرانية من التعاليم السياسية التي اعدّها آية الله الخميني ومن المحاولات التي تبذلها ايران لتصدير الثورة فتغيرت المعادلات فحل محل الخطر الوحدوي العربي الذي كان يهدد ايران خطر اسلامي وعلى وجه التحديد خطر ايراني يهدد الدول العربية .

وقد تكررت دعوة الخميني حول مسألة تصدير الثورة الايرانية وعدها بمثابة سياسة لنظامه الجديد . وقد اعلنت هذه المسألة في ٢١ آذار ١٩٨٣ في تصريح للخميني جاء فيه

" يجب تصدير ثورتنا الى الاقسام الاخرى من العالم

ونتنازل عن مفهوم حصر الثورة في حدودنا " (١) ومن الجدير بالذكر ان ايران رغبت في تغيير الواقع ليس في العراق فحسب بل على المستوى الاقليمي لذا كان العراق مجالها الحيوي الاول ، فعززت هذه الاتجاهات ، خلافاً للبلدين القديمة

بالحكمة والانفتاح نفسها التي ابديناها عام ١٩٧٥" (٦).

ان معاهدة ١٩٧٥ التي وقعها العراق وايران في الجزائر في ١٣ حزيران عام ١٩٧٥ جسدت المبادئ العامة المتحركة بتسوية النزاعات بين العراق وايران واشترطت ان تكون نصوص المعاهدة نهائية ودائمة ولا يمكن نقضها وهي ليست مجرد تسوية للنزاعات الحدودية بل وضع حد للخلافات بينهما منذ زمن بعيد ومن اجل تحقيق السلام بين الجارتين المسلمتين غير ان النظام الايراني الجديد رفض المعاهدة واعتبرها غير ملزمة لايران مع رفضه الاعتراف بالنظام البعثي في العراق ، وهذا مادفع العراق الى فسخ المعاهدة للتخلص من الالتزامات قبل اللجوء الى التحكيم (٧).

وعندما نشبت الحرب بين العراق وايران في ايلول عام ١٩٨٠ اتخذ مجلس الامن الدولي قراراً نص على ان تبادر كل من ايران والعراق الى تسوية الخلافات بينهما بالطرق السلمية ونبذ القوة (٨). غير ان ايران رفضت وحدها هذا القرار وهدد زعيم الثورة الايرانية الخميني في خطاب له جاء فيه :

" ان هدف الحرب معاقبة قادة البعث المجرمين وان حزب البعث تولى السلطة ليس عن طريق ثورة اسلامية مشروعة وانما من خلال عمليات عسكرية غير قانونية وان اتباع الشيعة في العراق ينبغي ان يلجأوا الى الثورة كما فعل اخوانهم في ايران" (٩).

واذا بحثنا عن وضع كل من العراق وايران وجدنا فيه خلافاً عقائدياً يفرق بينهما عن بعض وكان هدف الحرب الايديولوجية الايرانية مع العراق والذي لم يتحقق، كما تؤكد بعض المصادر هو اسقاط النظام البعثي في العراق وتشكيل نظام على غرار النظام الجمهوري الاسلامي في ايران (١٠) وقد ادركت بعض القيادات العربية ان ايران تريد الاطاحة بأنظمتها وتهديد المقومات الدينية الاصلية لدولهم .

موقف الاردن من الحرب العراقية الايرانية

انفرد الاردن كدولة عربية في موقفه من الحرب العراقية الايرانية اذ اتخذ موقفاً مؤيداً وحاسماً تجاه العراق منذ بداية الحرب ، وقد ادرك الملك حسين ملك الاردن ان الحرب بين العراق وايران هي ليست حرباً فقط بين نظامين اسلامي

حول مسائل الحدود والتي تطورت بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ الى صراعات مسلحة صارت سبباً مباشراً للحرب (١١). فيما اوضحت التصريحات الرسمية التي اطلقها المسؤولون في ايران والعراق موقف كلا الدولتين من بعضهما البعض وصار لها تأثيرات سلبية عليها ، ويمكن لنا ان نشير هنا الى التصريحيين اللذين ادلى بهما آية الله الخميني في ١٦ نيسان عام ١٩٨٠ وفي ٢٤ آب ١٩٨٢ والذي هدد فيهما العراق ودول الخليج العربي وانتقد دعم الاخيرة للعراق . بقوله :

" اننا عزمنا أمرنا على اسقاط حكومة البعث في العراق" (١٢).

اما التصريح الثاني فقد جاء فيه :

" ان دول الخليج اضعف بكثير من العراق ويجب على اعداء الثورة الايرانية ان يستخلصوا العبر مما أصاب صدام حسين وصديقه محمد رضا بهلوي وان كلماتنا مرتكزة على القوة . انصحكم ان لا تتصرفوا بطريقة تضطرنني فيها للتعامل معكم وفق القوانين الاسلامية . القوى العظمى لن تدعكم انتم اقوام صغيرة وضعيفة سيجرونكم الى الاختفاء وسيحرصون على مصالحهم الذاتية...." (١٣).

اما الرئيس العراقي السابق صدام حسين فهو الآخر اعتقد ان الثورة الايرانية اضعفت الجيش الايراني، فهدد عبر تصريح له ايران مبرراً موقفه بالخلافات العراقية الايرانية حول شط العرب اذ قال في التصريح الاول عام ١٩٨١ :

" ان الجيش الايراني يتفكك وسيكون النصر عليه سهلاً "

وجاء في التصريح الثاني عام ١٩٨٢ :

" ان مصدر خلافاتنا مع ايران هو مطالبة هذا البلد بنصف شط العرب فاذا استطعنا الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية نقوم بتنازلات في هذا المجال . ولكن اذا كان علينا الاختيار بين نصف شط العرب ووحدة الاراضي سوف نتخلى عن شط العرب للحفاظ على العراق في حدوده التي نريدها . نحن نرجو ان لاتصبوا الزيت على النار كي لا تجعلوننا نتجه الى الخيار الثاني" (١٤).

كما اشار أيضاً في عام ١٩٧٥ الى رغبة بلاده في التخلي عن نصف شط العرب استناداً الى اتفاقية الجزائر مع ايران عام ١٩٧٥ بقوله :

" اذا وجدنا أنفسنا في خيار بين كرامة العراق وشط العرب فسوف نفاوض الايرانيين ونحن نتمتع

وعلماني وانما هناك جذور تاريخية عميقة وعوامل متداخلة وقد تكون للحرب اذا طال امدها نتائج كارثية على منطقة الخليج العربي وعلى العرب ايضاً . وكان الملك حسين في الوقت نفسه قد وقف موقفاً سلبياً من الثورة الايرانية التي عدها تحدياً لحركة القومية العربية التي تطمح لاقامة دولة قومية عربية متحدة وان انتصار الايرانيين على العراقيين سيؤثر سلباً على المنطقة العربية ككل كما تفهم ابعاد الموقف الايراني الجديد من القادة العرب الذين عدهم خونة ومعادين للاسلام^(١١).

لقد عد الملك حسين الثورة العربية التي قادها جده الملك حسين بن علي شريف مكة اثناء الحرب العالمية الاولى المنبع الاصلي لحركة القومية العربية كما ان الانظمة البعثية في العراق وسوريا رغم صراعهما حول القيادة ونوع الوحدة فهي مؤيدة لحركة القومية المنتشرة في الاردن وغيرها من الدول العربية^(١٢) . وفي الوقت نفسه ادرك الملك حسين ان مبدأ تصدير الثورة الايرانية يستهدف بالدرجة الاولى تغيير الانظمة العربية بأنظمة اسلامية على غرار النظام الايراني^(١٣) . كما انه عد افكاره حول القومية العربية قد استقيت من الاسلام وليس هناك تناقضاً بين الاسلام والقومية وان الخلفاء الذين جاءوا بعد النبي محمد (ص) هياؤا القيادة لتأسيس الدولة الاسلامية وان جده الحسين بن علي هو الذي هياؤ القيادة لحركة القومية العربية عكس الايرانيين الذين ادعوا بوجود تناقض بين الاسلام والقومية^(١٤).

ان تفهم الملك حسين لموقف ايران من الدول العربية وبخاصة دول الخليج العربي ومبدأ تصدير الثورة الايرانية من العوامل الاساسية التي حددت موقف بلاده من العراق .

لقد اتخذت الحكومة الاردنية عدة خطوات لدعم العراق في حربه ضد ايران وعلى مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاعلامية . فبعد قيام الحرب مباشرة عام ١٩٨٠ وبفترة وجيزة أي في تشرين الثاني ١٩٨٠ قام الملك حسين بزيارة العراق بمرافقة رئيس الوزراء الاردني مضر بدران وقد جرت محادثات بين الملك حسين والرئيس العراقي صدام حسين ، اوضح فيها رغبة الاردن في دعم العراق سياسياً وعسكرياً ، كما عرض تقديم جميع الخدمات

للعراق في المجال العسكري . وقد ثمن الرئيس العراقي الزيارة التي قام بها المسؤولون الاردنيون من اجل دعم العراق واعرب عن رغبته في الحصول على مساعدات اخرى غير العسكرية عن طريق التعاون والتنسيق بين الحكومتين الاردنية والعراقية^(١٥).

وفي المجال العسكري أعلن الملك حسين عن استعداده لارسال قوة عسكرية لأسناد العراق في الحرب . وكان الجيش الاردني قبيل زيارة الملك حسين للعراق قد وضع في حالة الانذار أي بعيد نشوب الحرب مباشرة وعرضت المطارات الجوية الاردنية خدماتها للطائرات العراقية كملجأ امينة اثناء عمليات القتال . كما بذل الاردن مساعيه من اجل الحصول على الاسلحة والعتاد للعراق من منافذ مختلفة كالصين واسبانيا ودول اوربا الغربية . وقد تمكنت الحكومة الاردنية من شراء اعداد كبيرة ومتنوعة من تلك الدول كالدبابات والعتاد والمواد الاحتياطية . كما ساهمت الحكومة الاردنية في دعم العراق عن طريق مفاوضات حصوله على الاعتمادات والقروض من الدول الغربية لمشترياتهما من المدخرات الحربية^(١٦).

ان اشتداد العمليات العسكرية بين العراق وايران وقيام الاخيرة بمهاجمة القوات العراقية بزخم بشري كبير اثار قلق بعض الاوساط الشعبية في الاردن فانحازوا لتأييد العراق وضغطوا على حكومتهم لاسناد العراق عسكرياً واقتصادياً . كما قامت مجاميع كبيرة من مواطني الاردن في عام ١٩٨٢ على سبيل التطوع بالتوجه الى العراق لاسناده في حربه ضد ايران في القتال على الجبهات العسكرية وشكلت هذه المجاميع قوة اطلقت على نفسها اليرموك . وكان هدف المتطوعين تقديم الدعم المعنوي للقوات العراقية طالما ان العراق يدافع عن سيادته الاقليمية وسيادة الدول العربية الاخرى ضد الهيمنة الايرانية المستقبلية مع عدم استبعاد استيلاء ايران على اراضي عراقية مما سيؤدي الى خسارة العراق في الحرب . كما ان الاردن من جهة اخرى لاتستطيع وضع جزء كبير من قواتها خارج بلادها لأنها تحتاج تلك القوات في الدفاع عن حدودها الغربية^(١٧).

لقد قامت الحكومة الاردنية بالاتصال بالدول العربية وبصفة خاصة دول الخليج العربي لغرض تقديم الخدمات والدعم العسكري والمالي للعراق

ان دعم الاردن للعراق وقيامه اثناء الحرب مع ايران بتقديم بعض التسهيلات الهامة للدعم العسكري اللوجستي اثار قلق بعض الاوساط العسكرية والسياسية الاسرائيلية التي اتخذت مواقف متشددة ضد الاردن . فقد شكك مناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل السابق في موقف الاردن من العراق وعد التعاون الاردني العراقي خطأ احمرأ بقوله :

" ان خيار الاردن يشكل خطراً على اسرائيل وان هناك خيار اردني عراقي وليس خيار اردني فقط والخيار الاردني يزيد من حرية عمل الملك حسين في التعامل مع اسرائيل" (٢٢)

فيما كان موقف وزير الزراعة الاسرائيلي (ايريل شارون) اكثر تشدداً من الاردن إذ اعتبر كل وجود عراقي في الاردن وان كان رمزياً يشكل وضعاً صعباً ومعقداً لاسرائيل وان بلاده ستجد نفسها امام مشكلة (٢٣) . في حين اتهم ايغال يادين نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي الملك حسين بأنه يرتكب خطأ كبيراً في دعم العراق وذكر الملك حسين بأخطاء الاردن التي ارتكبها في عام ١٩٦٧ في دخول الحرب ضد اسرائيل والخطأ الذي ارتكبه بعدم الانضمام الى مفاوضات السلام بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ (٢٤) . وطلب سفير اسرائيل في الولايات المتحدة الامريكية افرام عفرون من الامريكان ان يطالبوا الاردن بالتوقف عن دعم العراق عسكرياً (٢٥) . وحذر رئيس الاركان الاسرائيلي (موردخاي غور) من استعمال العراق لميناء العقبة لأن الإيرادات قد تتجه نحو الاتجاه المعاكس وليس نحو الشرق (٢٦) . كما ان التقارب الاردني العراقي قد يزيد من مجال المناورة الاردنية وبخاصة ازاء منظمة التحرير الفلسطينية ولايشكل اغلاقاً للخيارات . وقد تضمن تقرير مقدم الى لجنة الخارجية والدفاع التابعة للكنيست الاسرائيلي في تشرين الاول عام ١٩٨٠ معلومة تفيد " بأن الدعم العسكري اللوجستي الذي حصل عليه العراق عن طريق ميناء العقبة الاردني ساعده في حربه ضد ايران كما ان هذا الدعم يعرض الامن الاسرائيلي الى الخطر" (٢٧) .

منظمة التحرير الفلسطينية والحرب :

وحول تأثيرات الحرب على الصراع العربي الاسرائيلي وموقف العرب منها وموقف منظمة التحرير الفلسطينية من الحرب وايران فيلاحظ ان

لمواجهة متطلبات الحرب . وكان العامل الاساسي الذي دفع الحكومة الاردنية للقيام بالاتصالات واعلان موقفها الرسمي هو فهمها للتردد وعدم الثبات في موقف معظم الدول العربية لمساندة العراق جراء تخوفها من ايران وانتقامها مستقبلاً في حال مساندة العراق والخلافات القائمة بين العراق وليبيا وسوريا .

اما في المجال الاعلامي فقد بذلت الحكومة الاردنية جهودها لتأكيد التضامن العربي مع العراق وتعزيز الوقوف ضد ايران في الوسائل الاعلامية الاردنية . كما قام الاردنيون وعلى رأسهم الملك حسين بعدة زيارات لبعض الدول العربية لشرح موقف العراق وتوجهه نحو تحقيق السلام والاستقرار الحقيقي للمنطقة وعدم وجود أية نية للعراق في التدخل في شؤون دول المنطقة وبخاصة دول الخليج العربي . وبذلك صار الملك حسين الناطق البليغ للعراق في المشاورات العربية الغربية في جميع المساعي التي قام بها من اجل دعم العراق معنوياً لتعزيز مكانته لدى العرب وفي الغرب (٢٨) . كما اعتقد الملك حسين في الايام الاولى من الحرب ان الدبلوماسية مع الاستعداد العسكري هو السبيل للوصول الى تسوية سلمية في المنطقة لأن ايران تمثل تهديداً قوياً لمنطقة الخليج العربي (٢٩) .

ولم يتوقف الدعم الاردني للعراق على ما ذكرناه بل تعداه الى المجال الاقتصادي فقد نفذت الحكومتان العراقية والاردنية ما التزمت به بموجب اتفاقيات عقدت قبل نشوب الحرب وبخاصة اتفاقية عام ١٩٧٥ التي نصت على استخدام ميناء العقبة الاردني وهو المنفذ الوحيد للعراق الى البحار العميقة والذي تمر فيه جميع الصادرات والواردات الى العراق في اوقات السلم والحرب (٣٠) . وقد استمر تدفق البضائع الاجنبية الى العراق عن طريق الاردن اثناء الحرب بمقدار ١٥ مليون طن سنوياً بعد الحرب على غير ما أتفق عليه وهو (٥) مليون طن سنوياً وبذلك التزمت الحكومة الاردنية ببنود الاتفاق رغم الصعوبات الناشئة عن استمرار العمليات العسكرية وتأخر وصول البضائع الاجنبية المستوردة . يضاف الى ما سبق ان الاردن لم يتردد في تقديم التسهيلات المتعلقة بالنقل الجوي قبل دخول العراق في مفاوضات خاصة لنقل النفط مع تركيا والمملكة العربية السعودية (٣١) .

العربية التي تشكلت في عام ١٩٧٧ وضمت بعض الدول العربية كالجائر وسوريا وليبيا واليمن الجنوبية والتي وقفت ضد توجهات مصر باعترافها بإسرائيل الذي صار عاملاً أساسياً في ضعف السياسة العربية والانقسام بين العرب .

غير أن مصر لم تقف ضد العراق في حرب إيران بأي شكل من الأشكال بل عدلت موقفها مستغلة ظروف الحرب من أجل حل الخلافات السياسية بينها وبين العراق وبقيّة الدول العربية . وقد دفع مصر الى تغيير موقفها هذا هو المتغير الإيراني الذي تمثل بسقوط شاه إيران صديق مصر وقيام الثورة الإيرانية التي عارضها أنور السادات بسبب تهجم آية الله الخميني زعيم الثورة على سياسات أنور السادات تجاه إسرائيل بتوقيعه اتفاقية كامب ديفيد ووصفه له بأنه خائن للإسلام^(٣٣) .

ويتضح من المقابلة التي تمت بين الدكتور مجيد خدوري والرئيس المصري أنور السادات في عام ١٩٨١ أن هناك سبباً آخر دفع السادات الى مساندة العراق مستغلاً ظروف الحرب العراقية الإيرانية وهو مشاركة العراق ودعمه لمصر في حرب تشرين الأول ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل^(٣٤) .

ولقد جرت خطوات عديدة للتعاون السياسي والعسكري بين مصر والعراق . فقد استمرت أولاً الاتصالات على أعلى المستويات وسمح التقارب والحوار المستمر الى حالة من الانفراج في العلاقات بين الدولتين . كما أصدر الرئيس المصري أنور السادات وأمره بارسال الأسلحة والمعدات الحربية التي يحتاجها العراق في الحرب يضاف الى ذلك إصداره الأوامر الى الجيش المصري للتأهب لدعم العراق وقامت مصر بارسال الخبراء العسكريين والأيدي العاملة لاسناد المجهود الحربي العراقي ، وتشير بعض الاحصائيات ان عدد العاملين المصريين في العراق زاد عن المليونى عامل وان كان العدد قد بدأ بالتناقص منذ عام ١٩٨٤^(٣٥) .

ويبدو واضحاً ان اسباب هذا التغير في سياسة مصر تجاه العراق في حربه مع إيران تعود ايضاً الى موقف كل من ليبيا وسوريا المعادي للعراق كما توضح في سلوك وتصريحات المسؤولين فيها وكذلك تردد السوفيت في اتخاذ موقف واضح تجاه الاطراف المتحاربة في مسألة بيع الأسلحة

إيران اهتمت خلال السنوات الاولى من الحرب بالمسألة الفلسطينية ومصالح العالم الاسلامي ودعمت فكرة احتلال القدس والسيطرة على المواقع المقدسة . كما عدت إيران الخطر الاسرائيلي غير مائل على المدى المنظور ولكنها عدت إسرائيل ككيان مغتصب خطراً على الاسلام السياسي . وقد اكد ذلك نائب وزير الخارجية الإيرانية محمود ديزي في تصريح له بقوله : " طغت هذه المهام الاخلاقية على المصالح الاستراتيجية لإيران بين الحين والآخر"^(٣٨) .

إن اهتمامات إيران لم تمنع منظمة التحرير الفلسطينية وبخاصة جماعة حماس^(٣٩) من ان تقف مع العراق في الحرب وكذلك اعلان احتجاجها على الدعم العسكري الاسرائيلي لإيران وعدته معايير مزدوجة لإيران في سياستها تجاه الفلسطينيين^(٣٩) . ولكن إيران عارضت إسرائيل ايديولوجياً بهدف ادارة علاقاتها مع الدول العربية والاسلامية المحيطة بها وللدعم الايديولوجي الإيراني للقضية الفلسطينية . وصار اعتقاد إسرائيل ان حجم مشاركة إيران في الصراع العربي الاسرائيلي لا يمكن ان يكون اكبر من حجم مشاركة الفلسطينيين وجيران إيران من العرب ولا سيما وان إيران لم تكن دولة على خط المواجهة مع إسرائيل ، وقد اكد علي رضا تابار وهو من الاصلاحيين الإيرانيين البارزين ذلك بقوله : " لم نشأ ابدأ المشاركة بشكل مباشر في القتال مع إسرائيل"^(٣٠) . وكذلك اكد هذا التوجه آية الله الخميني زعيم الثورة الإيرانية عندما قال :

" انه في حال التوصل الى اتفاق بين الفلسطينيين والاسرائيليين فعلى إيران ان تدعم هذا الاتفاق بالوقوف خلف الفلسطينيين"^(٣١)

موقف مصر من الحرب

على الرغم من وجود علاقات بين مصر والعراق الا ان مصر لم تقف موقفاً واضحاً من الحرب بعد نشوبها ، وكانت مصر تعاني من عزلة عربية لها بسبب موافقتها على توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والتي اعترفت بموجبها بشرعية الوجود الاسرائيلي في المنطقة كدولة دون استشارة الدول العربية^(٣٢) وكانت مصر تدرك جيداً ان العراق عضو في جبهة الصمود

معتبرين الحرب بين العراق وايران لاتصب في المصلحة السوفيتية لأن هاتين الدولتين ستشغلان بنزاع بينهما عوضاً عن تركيزهما على النضال ضد الامبريالية^(٣٦) وانتصار أي واحدة من الدولتين لن يؤدي الى احداث تغيير في موازين القوى في المنطقة^(٣٧).

ومهما بلغت قوة تأثير انور السادات على المشهد السياسي في مصر وامام العرب حتى حينما أصبح هو صاحب القرار في مصر فقد كان من الممكن ان يبقى مجرد زعيم مصري غير مؤثر في الحرب العراقية الايرانية وقد اتخذ خطأ فاحشاً في سياسته الخارجية عندما اعترف باسرائيل لايمكن تبريره بأي شكل من الاشكال ادى الى تفكك العرب وضعف السياسة العربية تجاه قضايا العرب وانتقال المبادرة في شؤون مصر الى يد الولايات المتحدة الامريكية بصفة مطلقة . كما هيأ السادات الاجواء لتأثيرات امريكية ناشطة في بعض الدول العربية وانبثاق مرحلة جديدة في العلاقات العربية يمكن ان يطلق عليها تسمية " الحرب الباردة العربية " في اكثر صورها تطرفاً من حيث العنف والخرج وعدم اتخاذ مواقف ايجابية وحاسمة تجاه الحرب العراقية الايرانية ونتائجها الكارثية .

موقف ليبيا من الحرب

كانت علاقات ليبيا مع ايران مستقرة قبل الثورة الايرانية ولكنها شهدت تطوراً ملحوظاً بعد قيام الثورة الايرانية ، فقد بادرت ليبيا رسمياً وعلى لسان رئيسها العقيد معمر القذافي الى تأييد الثورة وعدها في بيان رسمي في عام ١٩٧٩ " ثورة اسلامية اشتراكية تقدمية"^(٣٨) كما دافعت ليبيا اعلامياً عن الثورة الايرانية واستمرارها وان الحكومة الليبية مستعدة للدفاع عن ايران في حال مهاجمتها من قبل الولايات المتحدة الامريكية . كما عرض الرئيس الليبي تعاون ليبيا ودعمها لايران في مجال التسلح والاقتصاد^(٣٩) . ثم رفعت ليبيا علاقاتها الدبلوماسية مع ايران الى مستوى السفراء واعلنت عن رغبتها في اقامة تحالف قوي مع ايران في النواحي العسكرية والسياسية بعد ان رفضت ايران في البداية اقامة علاقات دبلوماسية مع ليبيا .

ان التقارب الليبي الايراني وموقف ليبيا المساند لايران في الحرب يرجع الى عوامل متعددة وهي :^(٤٠)

١- رفض ايران التعاون مع ليبيا واقامة علاقات دبلوماسية معها في بداية الثورة الايرانية والايرانيون ينظرون الى النظام الليبي ايضاً كونه نظاماً علمانياً بعيد عن الدين الاسلامي الا ان ايران غيرت موقفها بعد ان تفهمت الموقف الاعلامي الليبي منها .

٢- ان ايران من وجهة نظر الرئيس الليبي معمر القذافي بلد اسلامي ويجب دعمه في كافة المجالات اكثر من العراق رغم كون الاخير بلداً عربياً .

٣- حرص ليبيا على تنفيذ التزاماتها مع سوريا التي ابرمت معها وحدة سياسية .

٤- اعتقاد الخميني مشاركة معمر القذافي في عملية اختفاء موسى الصدر الزعيم الشيعي في لبنان في آب ١٩٧٨ رفيقه ومستشاره الخاص التي تمت في ليبيا اثناء زيارته لها بدعوى من الحكومة الليبية وتخوف الرئيس الليبي من معاداة النظام الايراني ومطالبته بالتحقيق في مسألة الاختفاء واتهامه بأنه الطرف المباشر في العملية مما دفعه الى تأييد الثورة الايرانية^(٤١)

٥- تدهور علاقات ليبيا مع الولايات المتحدة الامريكية بسبب خلافاتها معها بشأن مسألة تسليح المملكة العربية السعودية والتدخل في شؤون منطقة الخليج العربي وبخاصة ما يتعلق بتزويد الامريكان للمملكة العربية السعودية بصفقة طائرات الانذار المبكر (الاو اكس) الالكترونية التي عدها القذافي بمثابة احتلال مع دعوته الى الجهاد لغرض تحرير الاماكن المقدسة من هذا التلوث الامريكي .

٦- المزاجية التي تتحكم بالسياسة الخارجية الليبية متمثلة بوضع العقيد القذافي النفسي .

٧- تعرض السياسة الليبية لضغوط خارجية وبخاصة الضغوط الامريكية وغيرها من الدول المؤثرة في السياسة الدولية التي تريد بقاء بعض الخطوط مفتوحة مع النظام الايراني ضمن اطار نظرية استراتيجية كونية .

" وتشعر اليوم بقوة حين تنظم معنا الجماهير المسلمة في إيران بقيادة الامام الخميني (٤٥)"

وعندما استقبل هاشمي رفسنجاني رئيس البرلمان الايراني الوفد الممثل لدول جبهة الصمود العربية اكد انه يحمل رسالة من العقيد معمر القذافي لطمأنة إيران لدعم ليبيا لها في معركتها ضد العراق (٤٦) كما أمتدح المسؤول الايراني تأييد ليبيا للثورة الايرانية ومعركة الايرانيين ضد العراق بقوله :

" ان ليبيا اقرب الينا وتأييدها لنا قد أفادنا كثيراً " (٤٧)

وفي المقابلة التي تمت بين الرئيس الليبي معمر القذافي ووزير الخارجية الايرانية اكد الاول دعم ليبيا لإيران في حربها مع العراق بقوله :

" ان ليبيا تقف مادياً ومعنوياً الى جانب الجمهورية الاسلامية الايرانية " (٤٨) .

كما ايد التحالف الثلاثي إيران في اجتماع عقد في سوريا حضره وزراء خارجية ليبيا وإيران وسوريا في عام ١٩٨٣ . وقد وقع الجانبان الليبي والايرواني معاهدة تحالف استراتيجي وقعتها نيابة عن الحكومة الايرانية هاشمي رفسنجاني اثناء زيارته الى ليبيا في ٢٤ حزيران ١٩٨٥ وقد صدر بيان مشترك ليبي إيراني اكدت الفقرة الخامسة من البيان وقوف ليبيا الى جانب إيران في حربها مع العراق . كما اتفق الطرفان على دعم العلاقات بينهما في المجالين العسكري والسياسي وتم الاتفاق كذلك على تشكيل لجنة عسكرية سياسية مشتركة برئاسة أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي الليبي ووزير الخارجية الايرانية (٤٩) .

لقد حاولت إيران وضع نفسها في جبهة واحدة مع ليبيا لتحقيق نتائج افضل في حربها مع العراق . وهذا مابرز في تصريحات هاشمي رفسنجاني في تشرين الاول عام ١٩٨٥ الذي اكد في بعضها على نجاح زيارات المسؤولين الايرانيين الى ليبيا والحصول على دعمها ضد العراق في الحرب التي وصفها بأنها مفروضة على إيران ومؤكداً على وقوف إيران مع ليبيا ضد العدو المشترك . وجاء في نص التصريح :

٨- اعتبار القذافي للعراق بلداً ذي توجهات خطيرة تمثل تحدياً له وتضعف من قدراته على التحرك عربياً ودولياً وتقاطع سياسة القذافي مع السياسة العراقية في افريقيا وفي القضية الفلسطينية .

٩- انعزال ليبيا عن الدول العربية وتذبذب سياسة القذافي بين القومية والاسلام واخضاع السياسة الخارجية الليبية لرغباته الشخصية واستمراره في تقوية علاقاته مع إيران .

١٠- تدهور العلاقات العربية الليبية وقطع بعض الدول العربية كالعراق والمملكة السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا منذ عام ١٩٨١ .

وقفت ليبيا في الواقع الى جانب إيران ومنعت الامدادات من الاسلحة من اوربا للعراق وعرضت على ايطاليا ويوغسلافيا وبلغاريا تزويدها بالنفط الليبي . كما كشف وزير الدفاع العراقي الفريق الاول الركن عدنان خير الله خلال مؤتمره الصحفي الذي عقد في تشرين الاول ١٩٨٠ عن موقف سوريا وليبيا واكد بأنهما تقاطلان الى جانب إيران في الحرب ، وان العراق اقدم على قطع علاقاته الدبلوماسية مع ليبيا (٤٢) .

وكان الرئيس الليبي معمر القذافي قد دعا في الوقت نفسه الى اقامة دولة كردية مستقلة على ارض كردستان العراق في الشرق الاوسط ، مما اثار مشاكل كثيرة في المنطقة (٤٣) . ونشرت مجلة الدستور ان رئيس مجلس الامة الاتحادي السابق في ليبيا بشير المرابطي اعلن ان لديه وثائق تثبت قيام معمر القذافي بشراء مدافع رشاشة وبنادق آلية من طراز عوزي الاسرائيلية وشحنها الى إيران بطائرات ليبية (٤٤) .

ولتقوية العلاقات الليبية الايرانية خلال الحرب تبادل مسؤولون من كلا الدولتين الزيارات . وكانت اول زيارة لمسؤول إيراني الى ليبيا في ايلول عام ١٩٨٠ قام بها هاشمي رفسنجاني رئيس البرلمان الايراني ، وقد امتدح في خطبة له في مسجد مولاي محمد بطرابلس ثورة الفاتح الليبية والثورة الايرانية الاسلامية . ورداً على خطبة هاشمي رفسنجاني امتدح عبد السلام جلود نائب الرئيس الليبي معمر القذافي الثورة الايرانية بقوله :

الى العراق مقابل امدادها بالنفط الليبي في حين ان دعم ليبيا لايران ليس بسبب حاجة ليبيا الى النفط ، ومن الادلة على الاصرار الليبي لدعم ايران ماصرح به القذافي في كانون الاول ١٩٨٦ بقوله :

" انا لايمكن ان اقاتل في الصف الذي يقف فيه حسني مبارك والملك حسين مهما كانت الظروف حتى ولو احتلت ايران نصف الوطن العربي " (٥٠)

اما بالنسبة لمسألة ايقاف الحرب بين العراق وايران فقد بذلت ليبيا مساعيها ضد اية محاولات عربية أو أجنبية لايقاف الحرب ، فقامت بتزويد ايران بالأسلحة والخبراء ، وقد اشارت بعض المصادر العربية والاجنبية الى التحسن في العلاقات العسكرية بين ايران وليبيا واهتمامات المسؤولين الليبيين بالحرب وضرورة تزويد ايران بكل الاسلحة التي تحتاجها . كما بادر الرئيس الليبي بنفسه بالتوسط ومباشرة لأبرام صفقات اسلحة لايران مع البرازيل واليونان والنمسا . وقد تم عقد بيع اسلحة بين ليبيا واليونان لصالح ايران بقيمة (٥٠٠ مليون) دولار وكانت الاسلحة متطورة ومتنوعة شملت صواريخ ارض / ارض واعتدلة استخدمتها ايران ضد العراق في عمليات قصف لبعض المدن العراقية اثناء الحرب وصار الدعم الليبي هذا عاملاً مساعداً في تطوير قدرات الجيش الايراني . ومما يؤكد ما ذهبنا اليه هو ما جاء في التصريح الذي ادلى به الرئيس الليبي حول الدعم الليبي لايران عسكرياً من اجل الحاق الهزيمة بالعراق وكسب ايران للحرب . وجاء في نص التصريح في كانون الاول ١٩٨٦ :

" ان الاسلحة المتطورة في ترسانة ليبيا ستساعد على ترجيح ميزان الحرب لصالح ايران وسقوط النظام العراقي " (٥١)

ان الموقف الليبي من الحرب وايران شهد تغيراً ملموساً توضح في موقف الرئيس الليبي معمر القذافي نفسه من مسألة الحرب وضرورة انتهاء الحرب بين العراق وايران بأسرع وقت وكذلك بالنسبة للسياسة الليبية تجاه العراق . ويبدو ان فضيحة (ايران - غيت) عرفت ليبيا واطلعت على تفاصيلها (٥٢) والتي تتعلق بالتعاون العسكري السري بين ايران واسرائيل قد اضعفت موقف ليبيا ، يضاف الى ذلك ان العلاقات الايجابية بين العراق والاتحاد السوفيتي في مجال التسليح عام ١٩٨٥ دفعت القذافي الى طرح مشروع السلام بين العراق

" أن ايران تعتبر نفسها في هذه الحرب في جبهة واحدة مع الجماهيرية وانها مصممة على مواصلة الحرب حتى الاطاحة بالنظام العراقي " (٥٠)

ولكن الحكومة الليبية خففت من لهجتها في تعاملها مع ايران بعد ان ادركت ان استمرار الحرب قد يؤدي الى كوارث على الشعبين العراقي والايرواني . فقد اعلنت وكالة الانباء الليبية في حزيران عام ١٩٨٥ توقيع ليبيا لمعاهدة تحالف استراتيجي مع ايران ولكنها أي ليبيا قدمت مقترحات لوقف الحرب والتي رفضتها ايران . ويبدو ان ما توصل اليه الطرفان الليبي والايرواني لايعبر عن موقف عميق بل هو مجرد تقييم ذاتي أو فردي للوضع الذي نشأ بنشوب الحرب كما ان ايران وليبيا لم يتوصلا من الناحية الواقعية الى اتفاق نهائي تحت تأثير افكار ومصالح براغماتية . وبشكل يوحى بالتناقض .

ان ايران رغم تراجع قوتها فقد ازدادت طموحات الايرانيين في بداية الثورة بالرغم من أن قادة ليبيا تكلنوا بأن الخميني سينتهج سياسة خارجية قومية متطرفة وان الايديولوجية الاسلامية التي تؤمن بها ايران لم تكن اقل طموحاً من نظرة السياسة الواقعية التي اعتنقها الشاه والتي تتمحور حول فكرة القيادة الاقليمية الايرانية . كما ان الخميني كان قد سعى للحماية العسكرية والمساعدات المالية من خلال الاسلام السياسي رغم كرهه ايران للنظام الدولي وفكرة الدولة القومية.

لقد استمرت ليبيا في مساندتها الاعلامية والسياسية للحكومة الايرانية معلنة عن رغبتها في زيادة تعاونها وبخاصة في المجال العسكري على لسان نائب الرئيس الليبي عبد السلام جلود خلال زيارة ولايتي نائب الرئيس الايراني ومحسن دوست الى ليبيا . وقد اكد المسؤول الليبي في لقاءه المسؤولين الايرانيين في تشرين الاول ١٩٨٦ " تحديد المساعدة الليبية لايران في حربها ضد العراق " (٥١) وعملت ليبيا من جانب آخر على عرقلة صفقات تزويد العراق بالأسلحة عن طريق اتباع سياسة اغراء الدول التي تجهز العراق بالنفط بتقديم امدادات نفطية وفق تسهيلات مغرية وقد ارسل الرئيس الليبي معمر القذافي مبعوثين الى كل من ايطاليا وتركيا وهنغاريا وبلغاريا من اجل الضغط على هذه الدول لحظر ارسال اسلحة

المنطقة الغنية بالنفط (أوزو) والتي تشهد رفض للوجود الليبي مما اثر على سياسته الخارجية .

٥- مواجهة النظام الليبي معارضة قوية له داخل ليبيا وفي خارجها والمشاكل الاقتصادية التي يواجهها النظام نتيجة ضعف التخطيط ، وبفعل احادية الاقتصاد الليبي وعدم التصرف بالموارد بشكل مقبول اقتصادياً .

وبعد قيام ايران بقصف المدن العراقية بالصواريخ وتدهور الاوضاع في العراق وايران دعت الحكومة الليبية الى ايقاف العمليات العسكرية وانهاء الحرب والتوصل لتسوية شاملة . كما بادر العقيد معمر القذافي الى مهاجمة ايران لرفضها قرارات وقف اطلاق النار في كانون الاول عام ١٩٨٦ بقوله :

" نحن وقفنا مع الثورة الايرانية ضد الشاه ودعمناها ولكن ذلك لايعني ان نقبل بأي خطر يمس الارض العربية فنحن لانفرد بين الاعتداءات التي تشن على الوطن العربي من جميع الاتجاهات " ثم اكد في تصريح آخر له قائلاً " لن نقف بعد اليوم الا تحت مظلة القومية العربية " (٥٧).

ولابد لنا ان نشير هنا الى ان العقيد معمر القذافي من نوع القادة السياسيين الذين يعطون اهمية كبيرة لخبرتهم الخاصة المعاشة والملموسة اقل مما يعطي لما يقرأه . وفي الوقت نفسه لم يكن قادراً بقوة على تقييم خبرته الخاصة بدرجة كبيرة من العقلانية وعلى تطويرها من خلال مصادر اخرى .. وفي هذا الاطار فان اساليب القذافي في تعليم نفسه حول الواقع الليبي وعن حقائق السياسة الداخلية والخارجية اقل اهمية من المبادرات العامة ، ولم يرقم القذافي ايضاً بتنظيم حلقات بحث يستطيع من خلالها الاقتصاديون وخبراء الاجتماع مناقشة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها ليبيا بحرية وبشكل بعيد عن الرسمية فهناك اوجه خطأ في النظام الليبي وممارساته واقتصاده يجب ان تدرس بشكل عميق . وعلى ما يبدو ان القذافي لايعرف كل شئ عن المجتمع الليبي ولايستطيع ان يستوعب كل المشاكل الموجودة كما ان ما أدخله القذافي من افكار في كتابه الاخضر حول الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية على النظام لم يستلهمها من مراكز الفكر السياسي كالمؤسسات العلمية

وايران خلال فترة انعقاد مؤتمر القمة الاسلامية في الكويت ، وقد رفضت ايران المبادرة الليبية مما اغاظ الحكومة الليبية التي اوعزت بدورها الى المحرر السياسي لوكالة الانباء الليبية ان يعلق على رفض ايران للمبادرة الليبية بقوله :

" ان القرار الايراني اتخذ نظراً للرد الخالي من الروح الثورية والبعيد عن المنطق والذي يتنافى مع ابسط القواعد الدبلوماسية والسياسية والذي صدر في الصحف الايرانية وان ليبيا ستبقى ملتزمة مع القوى الثورية الايرانية الحقيقية وتدين الطابور الخامس الذي يتغلغل داخل صفوف الثورة الايرانية والذي عرته من ورقة التوت صفقة الاسلحة الامريكية عن طريق العدو الصهيوني (٥٥)

ولم تقتصر اسباب التغير في الموقف الليبي تجاه الحرب وايران على ما ذكرناه وانما تعداه لأسباب اخرى وهي : (٥٦)

١- مسألة اختطاف ليبيا لموسى الصدر اثرت على تعامل ايران مع النظام الليبي فقد رفض الزعيم الايراني الخميني استقبال معمر القذافي واصر على اتهامه بخطف موسى الصدر وقتله .

٢- الاختلافات في المواقف والرؤى النهائية حول مسائل متعددة كالقومية والدين وعلاقة الدين بالسياسة وبالذات وقد رافقت ذلك دعوة الخميني الى تصدير الثورة الايرانية الى الدول العربية والاسلامية ورغبة القذافي في نشر مبادئ نظريته الثالثة وكتابه الاخضر .

٣- تقاطع السياسة الايرانية مع السياسة الليبية حول قضايا في لبنان لأن الفصائل التي تدعمها ليبيا في لبنان تختلف في رؤاها عن الفصائل التي تدعمها ايران في لبنان كحزب الله المرتبط بايران والذي يطرح شعار اقامة جمهورية اسلامية على غرار النموذج الايراني في لبنان تابعة للمرشد الاعلى لما يسمى بالثورة الايرانية .

٤- تخوف النظام الليبي من ضياع مصالحه في تشاد وبخاصة في

وغيرها . كما ان افكاره البناءة كما يعتقد هو لم تساعده في ترسيخ قناعته التي صعدته الى السلطة وهي في ذهنه . ولم يستطع النظام لحد الان من احداث تغييرات أو تحولات واضحة المعالم . كل ذلك كان له تأثير واضح على سياسة ليبيا الخارجية تجاه بعض الدول العربية وتجاه ايران وحربها مع العراق وهي سياسة غير متوازنة تجاوزت الموارد المتوفرة في ليبيا .

موقف سوريا من الحرب

كانت علاقات سوريا مع ايران متطورة على الصعيد السياسي منذ سقوط نظام الشاه في عام ١٩٧٩ عن طريق ثورة قادها آية الله الخميني . ثم تطورت العلاقات السورية اكثر بعد نشوب الحرب العراقية الايرانية فقد قام رفسنجاني رئيس البرلمان الايراني بزيارة سوريا في تشرين الثاني عام ١٩٨٠ معلناً في خطاب له تأييده واحترامه للشعب السوري ورئيسه حافظ الاسد^(٥٨) ، وفي مقابل ذلك اعلنت الحكومة السورية على لسان نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام مساندتها لايران في حربها ضد العراق ، وجاء في نص التصريح :

" موقف سوريا هو موقف مساند للثورة الايرانية وليس موقفاً تكتيكياً أو مرحلياً بل هو ثابت ومبدئي وسيظل دائماً مع الثورة الايرانية في طرحها العادل ضد العدوان "^(٥٩)

وجدير بالذكر ان سوريا كانت قد وقفت في بداية الحرب موقفاً محايداً ولكنها عدت الحرب مغامرة عراقية لتأكيد زعامة العراق في المنطقة ووافقت الحكومة السورية في السنوات الاولى من الحرب على تصدير النفط العراقي عن طريق خط انابيب عبر الصحراء الى الاسواق الاوربية استناداً لاتفاقية وقعت بين البلدين في عام ١٩٨٢ . غير ان الموقف السوري تجاه العراق سرعان ما تغير واكدت سوريا ان العراق قد اخطأ عندما اعلن الحرب على ايران التي تؤيد القضية الفلسطينية . كما رفضت الادعاءات العراقية وتبريراتها بشأن الحرب وبأنها تريد حماية اراضيها من الاعتداءات الايرانية لان ايران هاجمت بعض الاراضي العراقية ورفضت اعادة القواطع الارضية الوسطية الثلاث العائدة للعراق . غير ان الاسباب التي دفعت سوريا الى اتخاذ الموقف المعادي للعراق فيمكن توضيحها كما يلي:^(٦٠)

١- ان انسحاب العراق من جبهة الصمود العربية ضد مصر قد ازعج كل من سوريا وليبيا كونه لم يأت في الوقت المناسب .
٢- المشكلات الاقتصادية وبخاصة ديون سوريا المتراكمة عليها بسبب موافقها وخلافاتها السياسية مع العراق رغم المعونة المالية السعودية التي تتسلمها سوريا سنوياً والتي تقدر بحوالي (٥٤٠) مليون دولار .

٣- ديونها المتراكمة والتي تقدر بـ (٢٠,٥) مليار دولار لكونها مدينة للدول الاوربية والبنك الدولي وقيمة اسلحة مشتركة من الاتحاد السوفيتي . يضاف الى ذلك الديون المترتبة بذمتها من جراء شراء كميات كبيرة من النفط .

ومما يؤيد موقف سوريا المساند لايران ضد العراق هو ما جاء في تصريح الرئيس الايراني محمد علي رجائي في ٢٥ كانون الاول ١٩٨١ أي بعد سنة واحدة من قيام الحرب . وجاء في نص التصريح :

" ان علاقات ايران مع سوريا هي علاقات عريقة وليست حديثة عهد وقد تبلورت رصينة خاصة مع الحرب "^(٦١)

كما زار وزير خارجية ايران حسين موسوي سوريا واجتمع مع الرئيس السوري حافظ اسد وتباحث المسؤولون في قضية التعاون العسكري والسماح لعدد من الطائرات العسكرية الايرانية بالتواجد في المطارات العسكرية السورية القريبة من الحدود العراقية السورية . وقدمت سوريا الى ايران الاسلحة ، وبعض الاعتدة والخبرة وقطع الغيار لانجاح هذه الزيارة^(٦٢) .

ولقد نشطت سوريا لدعم ايران عسكرياً فقامت بالتوسط لعقد صفقات اسلحة بين ايران ودول اخرى كما قامت بتزويد ايران بأسلحة عسكرية بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٢ أي بعد زيارة مبعوث الرئيس الايراني الاسبق ابو الحسن بني صدر (١٩٧٩-١٩٨١) الى سوريا . وقد نقلت الاسلحة عبر تركيا مما عزز الدفاعات الايرانية المضادة للجو بشكل اساسي . كما ارسلت سوريا كميات من الذخيرة والاسلحة يومياً الى ايران بواسطة طائرات النقل العسكرية الايرانية^(٦٣) . وعقدت أيضاً اجتماعات سرية بين عسكريين سوريين وايرانيين في مدينة اللاذقية السورية

والايراني على قيام ايران بتزويد سوريا بالنفط مقابل قيام سوريا بقطع النفط العراقي المار عبر اراضيها الى البحر المتوسط ، واعلنت سوريا فعلاً قطع النفط العراقي للضغط على الاقتصاد العراقي ودعم ايران في حربها ضده ^(٦٧).

لقد استمرت سوريا في موقفها المنحاز الى ايران ولم تقم بأي جهد من اجل ايقاف الحرب بل سايرت ليبيا في موقفها ضد العراق ، وقد توضح هذا الموقف المنحاز لايران في الاعلان الذي وقعه وزراء خارجية كل من سوريا وليبيا وايران في عام ١٩٨٣ والذي اشرنا اليه في سياق الدراسة وكذلك في اعلان عبد الحليم خدام عن وقوف سوريا الى جانب ايران اثناء زيارته لطهران في ١١ آذار عام ١٩٨٣ اذ اكد ان الهدف من زيارته هو العمل على عدم توسيع دائرة الحرب بين ايران والعراق . كما اكد الرئيس السوري حافظ الاسد في رسالة بعثها الى علي خامنئي على وقوف سوريا بجانب ايران مشيراً فيها الى حتمية سقوط النظام العراقي في الحرب . وجاء في نص الرسالة :

" ان سوريا مع ايران حتى نهاية الحرب وسقوط النظام العراقي وتحرير العراق " ^(٦٨)

ان موقف سوريا هذا شجع ليبيا على الوقوف معها ضد العراق وارسالها اسلحة متطورة كالصواريخ الى ايران واطالة أمد الحرب بغية اسقاط النظام العراقي . كما شجع اكراد سوريا على مساعدة اكراد العراق وايران الذين شاركوا في عمليات عسكرية في شمال العراق .

ان مسألة التعاون العسكري بين اسرائيل وايران ، وفضيحة ايران غيت ^(٦٩) أثارت اهتمام المسؤولين السوريين الذين ايدوا في البداية في الدفاع عن ايران ونفي اية علاقات تسليحية بين ايران واسرائيل رغم اعتراف بعض المسؤولين الايرانيين بهذا التعاون ^(٧٠) فالرئيس السوري حافظ الاسد نفي في كلمة له هذا التعاون وجاء في نص الكلمة :

" ان مايتعلق بتعامل ايران مع اسرائيل فالايرانيون نفوا ذلك نفياً قاطعاً ولا بد ان يحكم المرء عقله في الامور لا ان ينساق وراء الكلام او حملات تحمل اهدافاً خاصة وتفتقر الى الموضوعية والتجرد .. ومن البديهي ان نقول انه لو كانت بين الثورة الاسلامية في ايران وبين اسرائيل علاقة لما كانت هناك علاقة بين سوريا وايران " ^(٧١)

لغرض التنسيق العسكري وتقديم المشورة والخبرة للقيادة الايرانية العسكرية وقدمت سوريا معلومات خاصة لايران عن المنشآت النفطية والاقتصادية والعسكرية والصناعية العراقية في آذار عام ١٩٨١ ^(٦٤) ، كما قامت سوريا بخطوات اخرى لدعم موقفها من ايران وهي : ^(٦٥)

١ - استخدام القواعد السورية بضرب مواقع عسكرية واقتصادية عراقية كما حصل في التعرض الجوي الايراني لقاعدة الوليد الجوية العراقية القريبة من الحدود السورية بعد زيارة وزير الدفاع الايراني السابق فاكوري الى سوريا في عام ١٩٨١ .

٢ - تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال التدريب العسكري وذلك بانشاء معسكرات لتدريب الحرس الثوري الايراني على استخدام الاسلحة في منطقة سهل الزبداني وفي منطقة السيدة زينب وفي منطقة البقاع وبعضها قريب من العاصمة السورية دمشق وارسال المتدربين الى لبنان أو لقتال العراق والقيام بأعمال تخريبية .

٣ - اغلاق سوريا في عام ١٩٨٢ الحدود مع العراق لمنع مرور النفط العراقي عبر الاراضي السورية مقابل الحصول على كميات من النفط الايراني مجاناً وعلى مدى عشر سنوات وتعهدا بتزويد ايران بالأسلحة .

ولم تتوقف سوريا عند هذا الحد في تطوير علاقاتها مع ايران ودعمها وبخاصة في المجال العسكري بل قامت برفض موقف الاردن المتعاون مع العراق فلم تحضر مؤتمر القمة العربي المنعقد في العاصمة الاردنية عمان ، كما أعلن الملك حسين ملك الاردن موقفه بقوله " ان قسماً من الخلاف السوري الاردني مرده اساساً الموقف الذي اتخذته كل من البلدين من الحرب " و اضاف " ان هناك خلافاً رئيساً واساسياً بين الاردن وسوريا بشأن العراق والحرب المفروضة عليه وعلى الامة العربية وبالتالي هم يقفون كقيادة وليس كشعب سوري الى جانب ايران حتى الان " ^(٦٦) .

وفي الرابع عشر من آذار عام ١٩٨٢ قام وفد سوري برئاسة عبد الحليم خدام بزيارة ايران ، وتم الاتفاق اثناء المحادثات بين الطرفين السوري

كما نفى وزير الخارجية السوري فاروق الشرع اية علاقة تسليحية بين ايران وسوريا ثم اعطى بعض المبررات حول حصول ايران على اسلحة اسرائيلية من مناشئ متعددة وجاء في التصريح :

" ان الحديث عن علاقة ايران باسرائيل اكبر صفة توجه الى العقل البشري ولو كانت هذه العلاقة حقيقية قائمة لأصبحت مصداقية الثورة الايرانية في الحضيض اما تزويد ايران بالأسلحة فمسؤولية كبرى تتحملها الحرب العراقية الايرانية التي وضعت طهران في موقف حرج امام خيار واحد وصعب ومؤلم بعد ان قاطعتها الدول المصدرة للأسلحة مما حمل المسؤولين الايرانيين على استرداد الديون التي سبق وان منحها شاه ايران لبعض الدول على شكل اسلحة ومعدات عسكرية...ولكن في الوقت نفسه نتساءل هل تتنازل ايران عن هذه الاموال وان فعلت كيف تتمكن وسط الحصار المضروب حولها من تأمين السلاح للدفاع عن نفسها ؟ " (٧٢)

ولقد علق بعض الباحثين على التصريحات السابقة بأنها لا تخلو من تناقضات وان المكيفات السورية تدافع عن نفسها في هذا الموقف الذي اخرج الحليف فأنبرى يدافع متمنطقاً بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة (٧٣).

ان تشعبات الحرب في الواقع اصبحت عاملاً هاماً في الحسابات الاستراتيجية الايرانية بقدر ما كانت هواجسها الامنية المباشرة والاحطار التي تواجهها من دعم الدول العربية للعراق وبذلك صارت ايران تسير وفقاً للمبدأ "المحيطي" وكسر طوق العداوة العربية المحيطة بها من خلال ابرام اتفاقية نفطية مع سوريا عام ١٩٨٧. وقد نصت الاتفاقية على قيام ايران بتجهيز سوريا بمليون طن من النفط دون مقابل ومليون طن بنسبة تقل عن ٢٥% عن اسعار منظمة الاوبك (OPCE) خلال عام واحد. غير ان البديل "المحتمل" لتحالف سوريا مع ايران سيكون احياء مشروع الوحدة العراقية السورية. وقد اقر الرئيس السوري حافظ الاسد انه سيجبر بلاده على قطع علاقاتها مع ايران لان الاتفاقية النفطية التي تمنح الاسد حرية التصرف في الحد من النفوذ الايراني في لبنان سينهي انعزال سوريا عن العالم العربي وتعزيز الموقفين العراقي والسوري. وكانت بعض المصادر قد رأت انه لا يمكن حصول اية خلافات

عميقة بين سوريا وايران حول لبنان تؤدي الى تدهور علاقاتهما أو قطعها. فالايرانيون من جانبهم سيفرضون تكاليف باهضة على سوريا في لبنان اكثر اهمية في نظر سوريا، عما تشكله ايران تجاه العراق لكن عند ذلك فقط سيحدث التغير في التحالف السوري الايراني (٧٤).

ومن الجدير بالذكر فقد تم عقد اجتماع سري بين الرئيس حافظ اسد والرئيس العراقي صدام حسين في يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان من عام ١٩٨٧. وقد ساعد على عقد هذا الاجتماع والتمهيد له ولي عهد المملكة العربية السعودية الامير عبد الله بن عبد العزيز وكذلك الملك حسين من اجل التوصل الى حل للخلافات بين الدولتين. تم الاجتماع في مثابة صحراوية تسمى (ايح - ٤) وهي احدى محطات ضخ النفط الواقعة على خط انابيب العراق - فلسطين القديم القريبة من الحدود العراقية. وفي الاجتماع تم تبادل وجهات النظر حول جميع مسائل الخلاف العالقة. وتوصل الطرفان الى حل بعض المسائل الهامة وهي: (٧٥)

١- استئناف ضخ النفط من خلال خط الانبوب العراقي السوري الذي اغلق منذ عام ١٩٨٢.

٢- حل المشاكل الاخرى المتعلقة بالنشاطات التخريبية والتجارة عن طريق اجتماعات دورية يساهم فيها رئيس وزراء كل من البلدين مع الوزراء المعنيين بالداخلية والنفط.

٣- موافقة سوريا على عرض المملكة العربية السعودية بتجهيزها بـ (٥٠) ألف برميل نفط يومياً دون مقابل بدلاً من الاعتماد على النفط الايراني وعلى افتراض ان استئناف ضخ النفط العراقي سوف يلبي جزءاً أو جميع متطلبات سوريا.

٤- موافقة الطرفين على تطبيع العلاقات بينهما على ان يتم حل المشاكل العالقة عن طريق الوزراء والمسؤولين من كلا البلدين.

٥- موافقة سوريا على منع تجهيز ايران بالأسلحة السوفيتية.

٦- تعهد سوريا بعدم دعم الاكراد في تمردهم ضد الحكومة العراقية.

ان اجتماع الرئيسين السوري والعراقي لم يكتمل بقرارات ذات اهمية تاريخية وبخاصة ما

يساهم في نشر نفوذها في لبنان ودعم فكرتها الاممية التي ترمي الى تصدير الثورة الايرانية الاسلامية^(٧٨).

الخاتمة

رصدت الدراسة الاستنتاجات التالية :-

- ١- اختلفت الدول العربية في مواقفها من الحرب العراقية الايرانية ، فقد أيدت ليبيا وسوريا ايران في حربها ضد العراق ودعمتها عسكرياً وفرضت الحصار النفطي على العراق بينما وقفت الأردن موقفاً مؤيداً للعراق . ومع ذلك فإن موقف تلك الدول لم يجعل ميزان القوى يميل لصالح العراق ايام الحرب بل ارتبط عموماً بمصالحها السياسية والاقتصادية .
- ٢- ان سوريا وليبيا يمكن عدهما شريكان مهمان لايران في حربها ضد العراق كما يمكن عدهما من العناصر الرئيسية في معادلة الحرب بين العراق وايران في ظل غياب اية حملة سياسية هامة تدعم موقفاً لانتهاء الحرب . ومن وجهة النظر السياسية لم ترغب أي دولة منهما في دفع ثمن انتهاج موقف معادي لايران ضد العراق وبخاصة وان ايران دولة لاتقبل المساومة .
- ٣- ان موقف الاردن في دعم العراق اكثر قوة من موقف مصر لانها أرادت من خلال اهدافها دعمها العراق والحفاظ على الملاحة في البحر الاحمر وتأمين طرق وصول البضائع الاجنبية الى العراق . كما بذلت حكومة الاردن جهودها الدبلوماسية للضغط على الدولتين المتحاربتين والدول الاخرى بقصد التوصل الى تسوية شاملة للمشاكل بين المتنازعين بالعكس من بعض دول الخليج العربي التي رأت ان القوة العسكرية واستخدام مواقف الدفاع عن السيادة والامن الاقليمي ضرورة لانجاح اية مبادرات دبلوماسية لانتهاء الحرب .
- ٤- ان موقف العراق المعارض للمبادرة المصرية للصلح مع اسرائيل والمتمثل بتوقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر

يتعلق بمسألة الوحدة العراقية السورية وتأييد سوريا لايران في حربها ضد العراق . ولكن تم الاتفاق على مناقشة الوحدة العراقية السورية بعد انتهاء الحرب ويمكن القول ان الاجتماع اظهر على نحو متطور امكانية تحسين العلاقات بين البلدين وكذلك حصل قدر من التفاهم الذي تحقق خلال الاجتماع حول بعض العناصر الاساسية وحول بعض المسائل التي تقف مانعاً في سبيل التوصل الى اتفاقات نهائية .

ولقد بذل الملك حسين ملك الاردن من جهة أخرى جهوداً كبيرة لتحسين علاقات العراق مع سوريا والضغط على الرئيس السوري حافظ الأسد لتغيير موقفه من العراق وايقاف الدعم السوري لايران التي تمكنت من احتلال بعض الاراضي العراقية وفي اجتماع كان قد تم عقده بين الملك حسين والرئيس السوري في دمشق عام ١٩٨٧ أيد الرئيس السوري وجهة نظر الملك حسين بأن الحرب العراقية الايرانية اصبحت لاتقل خطراً عن التهديدات الاسرائيلية كما اكد الملك حسين على ضرورة ان يتحد كل من العراق وسوريا تحت زعامة واحدة وذلك ليستطيع كلاهما مواجهة ايران كدولة واحدة^(٧٩) . كما برر الرئيس السوري موقفه من الحرب باعتقاده ان ايران لم ترغب في احتلال اراض عراقية وان الحرب كانت وستبقى ضد النظام العراقي وليس ضد العراق واقطار الخليج العربي الاخرى . ولكن الرئيس السوري عاد وغير موقفه عندما اعلن في اجتماع آخر له مع الرئيس العراقي صدام حسين اثناء انعقاد جلسات مؤتمر القمة العربي في عمان في تشرين الثاني ١٩٨٧ انه يؤيد ادانة القادة العرب لايران لأمتناعها عن تنفيذ قرار مجلس الامن المتعلق بوقف الحرب وانسحاب قوات الدولتين الى الحدود الدولية...^(٧٧) كما حاولت بعض الدول كالاتحاد السوفيتي والكويت والمملكة العربية السعودية التقريب بين العراق وسوريا وبين الاردن وسوريا للتوصل الى تسويات شاملة للخلافات العالقة بينهما وقد ساعدت تلك المحاولات على تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين تلك الدول دون التوصل الى اتفاقات نهائية .

لقد وجدت ايران ان تقوية تحالفها مع سوريا قد يخفف من عزلتها الدولية والاقليمية . كما ان هذا التحالف ساعدها في الحصول على الاسلحة في أي وقت تشاء لدعم منظومتها العسكرية كما

محورية وان تكون لاعباً مؤثراً يقبل العرب بطموحاتها السياسية .

٨- ان موقف ايران المعادي لاسرائيل كان الهدف منه التخفيف من الاخطار العربية التي تهدد ايران أو جعل العراق اكثر كلفة على الحكومات العربية وكذلك لاقتناع جميع الدول العربية والاسلامية بأن هجوم العراق على ايران في عام ١٩٨٠ كان خطأ عراقياً . كما ان علاقات علنية بين ايران واسرائيل ستقضي على هدف التقرب بين الدول العربية المجاورة لاسرائيل .

٩- ان استراتيجية ايران والاسلام السياسي ومعارضتها لاسرائيل تخدم غايات استراتيجية عن طريق عمل ايران على توسيع الفجوة بين الشعوب العربية وبين الحكومات الفاسدة وغير الشعبية عبر استجداء الاعتزاز الديني لدى العرب وشعورهم بالأحباط من عجز الحكومات العربية ازاء اسرائيل والقوى الكبرى وقد فشلت تلك الاستراتيجية بل زادت عزلة ايران وزادت مخاوف الحكومات العربية من طموحات ايران وزاد من دعم الدول العربية للعراق في الحرب . كما اصبح العراق اكثر خطراً على ايران من اسرائيل ومقابل ذلك لم تترجم ايران خطباتها الغنية ضد اسرائيل الى افعال ملموسة .

١٠- مع بقاء التصور الايراني بأن العراق هو الخطر الرئيس على ايران فقد اعتقد معظم ساسته بأن التوصل الى تسوية مع العرب عامل حيوي في امنها . كما واعتقدوا ان ذلك يتحقق بطريقتين ، الاولى ايجاد توازن مع العرب عبر التحالف مع اسرائيل أو عبر تولي ايران الدور الريادي في مواجهة اسرائيل ، وهذا يوضح لنا ان النظام الايراني الجديد يريد ان يوازن بين مصالحه الاستراتيجية والايديولوجية بشرط ان يقوي بعضها بعضاً مع ضمان تحقيق الامن بعيد المدى لكون ايران دولة غير عربية في الشرق الاوسط ولطالما ان طموحات ايران لاعلاقة لها بالطبيعة الاسلامية لنظام الحكم في الاعم الاغلب . كما انها تستطيع المطالبة بدورها كمنافس

واسرائيل عام ١٩٧٨ برعاية امريكية والتي اعترفت بها مصر بالوجود الشرعي لاسرائيل كدولة مجاورة للعرب اثر في موقفها تجاه العراق في حربه مع ايران الذي لم يكن موقفاً مبدئياً في النواحي السياسية والاقتصادية أو في عملية دعم المجهود الحربي العراقي بالمستوى المطلوب . غير ان ردة الفعل المحتملة من جانب مصر قد اجبرت السادات على اعادة النظر في سياسته العربية بعد ان كان ومن معه من بعض ساسة مصر مرتابين من فكرة التعامل بعنف مع ردة الفعل العربية المحتملة ضد سياسته تجاه اسرائيل . كما أقنعوا أنفسهم على ما يبدو بأن ظروف التحرك نحو تغيير السياسة المصرية ستكون مناسبة اكثر فيما بعد املاً في اعادة علاقات مصر العربية الى مكانتها الصحيحة . وهذا الامر يفسر عملية التقارب المصري العراقي اثناء الحرب والتطلع الى حل الخلافات السياسية .

٥- زادت الحرب من عدااء العرب لايران وهذا عزز تصورهما ليس في عدااء العرب فحسب بل في عدااء الاتحاد السوفيتي بسبب مسألة خطر التسلح الايراني ولان الاتحاد السوفيتي عد انتصار ايران عامل اختلال في توازن القوى في المنطقة مما دفعه لدعم العراق عسكرياً.

٦- ادت الحرب الى فرض ضغوط على علاقات ايران مع منظمة التحرير الفلسطينية التي ايدت العراق في حربه مع ايران تاركة لايران القليل من المصداقية في سعيها لقيادة المسلمين ضد اسرائيل .

٧- ادرك العرب جيداً ان ايران تريد تحقيق دور سياسي يكافئ قدراتها الاقتصادية والسياسية الجديدة تحاول الحصول عليه من جيرانها . كما انها تريد تغيير عناصر الممارسة السياسية الاقليمية بما يصب في صالحها ومد صداقات مع بعض الدول العربية والاسلامية من موقع الثورة دون اهتمام بمبدأ توازن القوى . كما ادركت بعض الدول العربية ان ايران شعرت انها اصبحت في موقع يسمح لها بتغيير التركيبة السياسية للمنطقة وتولي مكانة

طبيعي على التفوق ليس على الدول العربية فقط بل على منطقة الشرق الاوسط عن طريق مشاركتها في كافة القرارات المتعلقة بالمنطقة .

الهوامش والمصادر

- ١- د. مجيد خدوري ، حرب الخليج ، ترجمة وليد خالد احمد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٠٠ .
- ٢- ينظر حول العلاقات العراقية الايرانية والخلافات حول الحدود ، د. جابر ابراهيم الراوي ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٤٠٦-٤٧١ ؛ صفاء عبد الوهاب المبارك ، انقلاب عام ١٩٣٦ في العراق ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ٢٤٣-٢٥٥ .
- ٣- جريدة السياسة الكويتية (الكويت) ، ٩ كانون الاول ١٩٨٠ .
- ٤- اوليغ ، غرينفسكي ، سيناريو لحرب عالمية ثالثة ، ترجمة طه عبد الواحد ، (د.ت) ، بيروت ، ص ١٢٣ .
- ٥- بيار سالينجر ، اريك لوران ، حرب الخليج ، الملف السري ، ترجمة دار اوزال للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٧٤-٧٥ .
- ترى بعض المصادر ان العراق ارتكب اخطاء سياسية منها الغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ في ١٧ ايلول ١٩٨٠ التي حققت توافقاً بين العراق وايران بعد توقيعها ورفضت ايران شروط العراق بعد الغاء الاتفاقية ومنها اعتراف ايران بعروبة اقليم عربستان (خوزستان) وعودة شط العرب عراقياً خالصاً وسيادة العراق الكاملة عليه وخروج ايران من الجزر العربية الثلاث (ابو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى) دون قيد او شرط ، ينظر : الفريق الركن رعد مجيد الحمداني ، قبل ان يغادرنا التاريخ ، بيروت (د.ت) ص ٥٧ ؛ د. محمد محمود الطناحي ، الولايات المتحدة الامريكية والخليج العربي ١٩٧١-١٩٩٠ ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .
- ٦- سالينجر ، لوران ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .
- ٧- ينظر : نص المعاهدة في : تقرير وزارة الخارجية العراقية ، العدوان الايراني ، ١٩٨١ ، ص ٦٥ وما بعدها .
- ٨- ينظر نص القرار في : مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤-٢٢٥ .
- ٩- الخميني ، الحكومة الاسلامية ، ترجمة حامد الغار ، ١٩٨١ ، ص ٢٠-١٥٠ .
- New york Times , October 1 , 1980.
- ١٠- مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ ؛ د. سعدون حمادي ، ملاحظات حول الحرب مع ايران ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٣٠ ؛ نشرة حزب الدعوة ، بيان تفاهم - بين العلماء- من حزب الدعوة الى الشعب العراقي رقم ٨ بدون تاريخ .

- بيان منظمة أمل الاسلامية ، خيار العراق بين المنظمات القائمة والبدائل المقترحة في العراق بدون تاريخ ، ص ١٠ وما بعدها .
- الخميني ، المصدر السابق ، ص ٤٦ وما بعدها .
- نجاح الامريكان في اسقاط النظام البعثي في العراق فعلاً بعد احتلاله عسكرياً في عام ٢٠٠٣ ثم اعدام الرئيس العراقي صدام حسين في كانون الأول عام ٢٠٠٧ م .
- ١١- مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٤٢ .
- ١٢- المصدر نفسه ، ص ١٤٥ .
- ١٣- حول مبدأ تصدير الثورة الايرانية واعتبار الانظمة العربية فاقدة للشرعية ومعرضة الى السقوط بحكم الواجب الديني ينظر : الخميني ، المصدر السابق ، ص ١٢ وما بعدها .
- ١٤- المصدر نفسه ، ص ١٥ وما بعدها .
- مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .
- ١٥- Washington Post , December 11, 1980.
- جريدة السياسة الكويتية ، ٧ تشرين الثاني ، ١٩٨٠ .
- ١٦- جريدة الشرق الاوسط (لندن) ، ٩ تشرين الثاني ، ١٩٨٠ ؛ مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .
- ١٧- جريدة الرأي العام الكويتية ، ١٦ تشرين الاول ، ١٩٨٢ .
- رولان حاكار ، الاوراق السرية لحرب الخليج ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والاباحث ، ١٩٨١ ، ص ١١٢ .
- ١٨- Trevor , Mostyn , Major Political Events in the Iran and Iraq and Arabian Peninsula – 1945 – 1990. P. 122
- ١٩- Ibid .
- ٢٠- جريدة الجمهورية العراقية ، ١٢ تشرين الاول ١٩٨٣ ؛ مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .
- ٢١- Trevor , Op. Cit , P.123.
- ٢٢- مركز العالم الثالث ، قضايا الخليج العربي ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية ، لندن ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٨ .
- ٢٣- المصدر نفسه ، ص ١٥٨-١٥٩ .
- ٢٤- المصدر نفسه ، ص ١٦٠ .
- ٢٥- New york Times , July , 22 , 1987 .
- Daily World , July 22 , 1987 .
- ٢٦- Washington Qost , February 12 , 1987 .
- ٢٧- قضايا الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .
- ٢٨- تريتا بارزي ، حلف المصالح المشتركة ، ترجمة امين الايوبي ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤٩ .
- Sohrab , Sabhani , The pragmatic Entente , Irsrael – Iranian Relations , 1948-1998 , New york , 1989 , P. 120 .

٤٠- New york Times , 12 , November , 1987 .

مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٦١ ؛
علي سبتي محمد ، دراسات في الحرب العراقية
الايرانية ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ١٤٢-١٤٣ .

٤١- جريدة الانباء الكويتية ، ٦ تموز ١٩٨٠ ؛ محمد
المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

٤٢- منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية ،
الحرب العراقية الايرانية ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ١٨ .

٤٣- مجلة الدستور ، عدد ٢٤ ، ٢٨ حزيران ١٩٨٢ ،
نقلاً عن محمد ، المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

٤٤- محمد ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

٤٥- جريدة السياسة الكويتية ، ٢٨ حزيران ١٩٨٥ ؛
محمد ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

٤٦- محمد ، المصدر السابق ، ص ١٢٨-١٢٩ .

٤٧- معهد العالم الثالث للدراسات والنشر ، النشرة
الاستراتيجية ، لندن ، العدد ٢١ ، ١٩٨٦ ، ص ٢٤ ؛

جريدة الانباء الكويتية ، ٨ تشرين الثاني ١٩٨٤ .
٤٨- جريدة القبس الكويتية ، ١٦ ، ايلول ١٩٨٥ .

٤٩- Financial Times , London , 1986 .
22 October

محمد ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .
٥٠- جريدة الانباء الكويتية ، ٢٩ تشرين الأول ١٩٨٦ .

جريدة السياسة الكويتية ، ١٩ تشرين الأول ١٩٨٥ .
٥١- جريدة القبس الكويتية ، ١٩ أيار ١٩٨٥ .

٥٢- محمد ، المصدر السابق ، ص ١٤١ .
٥٣- المصدر نفسه .

٥٤- ان فضيحة ايران - غيت (ايران - كونترا)
ترتبط بقيام الولايات المتحدة بتزويد ايران بالأسلحة عن

طريق اسرائيل رغم وجود قرار حظر امريكي لتصدير
الاسلحة الى ايران وكانت الصفقة مشروطة بالأفراج عن
الرهائن الامريكان المحتجزين في لبنان ، والصفقة تعد

ضربة لمصادقية الرئيس الامريكي رونالد ريغان الذي كذب
وافق على ابرام الصفقة وخالف القرار الامريكي الصادر

في عام ١٩٧٩ حول منع تصدير الاسلحة الى ايران . وقد تم
تحويل الصفقة لدعم جماعة الكنثرا المواليين للأمريكان ضد

الحكومة الوطنية في نيكاراكو فقد تضمنت الصفقة انواعاً
مختلفة من الاسلحة المتطورة منها الفان وثمانية صواريخ

من طراز تاو والمضادة للدبابات وقطع غيار ضرورية
للعمليات العسكرية ، بلغت قيمة الصفقة (٢٠) مليون دولار.

تنظر تفصيلات عن الفضيحة وعلاقتها بأزمة الرهائن
الامريكان في والتر دي بوك ، جان شارل ديبو ، ايران

كيث الاوربية ، مبيعات الاسلحة الى ايران ، دار النشر -
غالياز ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٤-١٢٥ ؛ بازي ، المصدر

السابق ، ص ١٦١ .
تشارلز امرنجر ، المطرقة والدرع ، المخابرات المركزية

الامريكية ، ترجمة غانم زين الدين ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص
٢٦ وما بعدها ؛ الطناحي ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ ؛

جورج شولتز ، مذكرات - اضطراب ونصر ، ترجمة محمد
دبور وآخرون ، ج ١ ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص ٢٨٠-٢٨١ .

*- جماعة حماس : حركة المقاومة الإسلامية اختصار
حماس ، وهي حركة اسلامية وطنية تنادي بتحرير
فلسطين من النهر الى البحر وجذورها اسلامية حيث
يرتبط مؤسسها فكرياً بجماعة الأخوان المسلمين ،
تهدف الحركة الى استرداد فلسطين التي تعتبرها
الوطن التاريخي القومي للفلسطينيين بعاصمة القدس
اعلن عن تأسيسها احمد ياسين في ١٩٨٧/١٢/٦ .

ينظر : <http://Wikipedia.org> .

٢٩- Journal of South Asian and Middle
Eastern Studies , Vol . 4 . 2004 p.7.

٣٠- بارزي ، المصدر السابق ، ص ١٥٢ . مقابلة
بين مؤلف الكتاب والاصلاح الايراني علي رضا تابار
في ٢١ آب عام ٢٠٠٤ م .

٣١- المصدر نفسه ، ص ١٥٣ . طالب آية الله
الخميني زعيم الثورة الايرانية من ياسر عرفات رئيس
منظمة التحرير الفلسطينية اثناء زيارته لايران بعد
قيام الثورة الايرانية ان تتبنى منظمة التحرير توجهاً
اسلامياً واستنساخ نهج ثورة ايران وحذر الخميني
عرفات من شرور العلمانية .

ينظر : بارزي ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ وما
بعدها .

٣٢- وقع الرئيس المصري انور السادات ورئيس
وزراء اسرائيل مناحيم بيغن والرئيس الامريكي جيمي
كارتر في عام ١٩٧٨ اثناء اجتماعهم في كامب ديفيد
اتفاقية عرفت باتفاقية كامب ديفيد كإطار للسلام في
الشرق الاوسط .

ينظر نص الاتفاقية في :

مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الوثائق العربية
الفلسطينية لعام ١٩٧٨ ، سلسلة الوثائق العربية
الفلسطينية السنوية ، بيروت ، ١٩٧٩ .

٣٣- مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ .
٣٤- المصدر نفسه .

٣٥- جريدة الاهرام المصرية ، ١٨ تموز ، ١٩٨٥ .
٣٦- غرينفسكي ، المصدر السابق ، ص ٦٢ .

٣٧- تخوف بعض المسؤولين في الاتحاد السوفيتي
ومنهم وزير الدفاع اوستينوف من ان عدم مساعدة
العراق عسكرياً سيؤدي الى انهاء علاقاته مع
السوفيت ويتوجه للغرب . وقد اصدر المكتب السياسي
للحزب الشيوعي السوفيتي اوامره بعد ذلك بأيقاف
تصدير الاسلحة لكل من العراق وايران ما عدا بعض
المعدات وقطع الغيار الداعمة للأسلحة الحربية وهي
معدات ثانوية :

ينظر : قرار المكتب السياسي للحزب الشيوعي
السوفيتي ، فقرة ٣٧/٣ بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٨١ في :

غرينفسكي ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .
٣٨- جريدة السياسة الكويتية ، ٢٨ تشرين الثاني

١٩٧٩ .

جريدة الانوار اللبنانية ، ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٩ .

٣٩- جريدة القبس الكويتية ، ٤ كانون الاول ،
١٩٧٩ ؛ مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٦١ .

٧١- Friedman , R.O . The Middle East after the Israel in invasion of Lebanon , 1986 , P . 190 .

محمد ، المصدر السابق ، ص ١٥٤ .

٧٢- محمد ، المصدر السابق ، ص ١٥٤ .

يرى المؤرخ الايراني رضائي : انه لايمكن ان تكون هناك قطيعة بين اسرائيل وايران لعوامل ابرزها تماثل الاستراتيجية الاسرائيلية والايرانية ضد السوفيت والعلاقات الانسانية بين الدولتين والبعد الجغرافي بينهما ووجود بحيرة عازلة للصراع الاقليمي بينهما واستمرار جذب ميزات التكنولوجيا والمساعدات الطبية الاسرائيلية لايران . وهذه العوامل تهدد النزاع الايديولوجي بين اسرائيل وايران . ويعتقد بعض المسؤولين الايرانيين ان العزلة المحيطة بايران والظروف غير العادية التي تمر بهم من العوامل الاساسية التي تدفعهم الى الحصول على الاسلحة من اسرائيل . ينظر :

Ramazany .R.K , Revolutionary Iran , London , 1978 , p . 12.

وينظر ايضاً بارزي ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

٧٣- مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ .

Willian Qruand , Op . Cit , p. 322 .

Washington Post , 17 , July k 1987 .

٧٤- مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

William Qruand , Op . Cit , p . 336 .

٧٥- مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

٧٦- المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .

أستقى الدكتور مجيد خدوري معلوماته بناءً على مقابلات شخصية تمت بينه وبين طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقية آنذاك في بغداد عام ١٩٨٧ وكذلك مقابلته لمضر بدران رئيس وزراء الاردن السابق وزيد الرفاعي رئيس وزراء الاردن السابق ايضاً في العاصمة الأردنية عمان في تشرين الأول ١٩٨٧ .

٧٧- المصدر نفسه .

٧٨- اتبعت ايران وسائل مختلفة للحصول على الاسلحة من مناشئ متعددة لحاجتها الماسة لها في الحرب . ويبدو ان المستلزمات الاستراتيجية الايرانية عززت بعد قيام الثورة الايرانية (١٩٧٩) المعارضة الايديولوجية لاسرائيل من قبل الايرانيين من أجل تخفيف العداوة التي ينتهجها العرب ضدها .

٥٥- محمد ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ نقلاً عن جريدة القبس الكويتية ، ٤ شباط ١٩٨٧ .

٥٦- مجيد خدوري ، المصدر السابق ص ١٦٢ ؛ محمد ،

المصدر السابق ، ص ١٤٥-١٤٦ .

٥٧- Daved , Menashri , Post –

Revolutionary Politics in Iran , London , Zool , p . 12.

٥٨- New york Times , December 7 , 1980 .

A- Ehtesheni , R . Hinnebusch . The Foreign Poltics of Middle East States , London , 2002 . p. 12.

٥٩- David , Menashri , Op , Cit , p. 22

مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

٦٠- محمد ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .

٦١- منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

٦٢- جريدة السياسة الكويتية ، ٢ آذار ١٩٨٠ ؛ محمد ،

المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

٦٣- جريدة الرأي العام الاردنية ، ٢١ شباط ١٩٨٢ .

مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

Daily Mail . London , April 4 . 1981 .

جريدة الدستور الاردنية ، ٢٧ ايلول ١٩٨٢ .

A. Ehtesheni , op – Cit , p . 62 .

٦٤- جريدة السياسة الكويتية ، ٢٠ شباط ١٩٨٢ .

٦٥- المصدر نفسه .

٦٦- جريدة النهار البيروتية ، ١٤ شباط ١٩٨٢ .

٦٧- محمد ، المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

٦٨- عرضت اسرائيل اعادة عدد من الدبابات الايرانية الامريكية الصنع والتي كان شاه ايران قد شحنها الى اسرائيل من اجل تحديثها وقبلت ايران ذلك العرض وذلك لحاجتها الى اسلحة في حربها مع العراق . ولا يخفى ان اسرائيل كانت دائماً تعمل على تهينة الوسطاء الاقليميين والدول للتعامل مع سياستها الاقليمية باعتبارها جزءاً من المنطقة وكانت الحرب العراقية الايرانية فرصة تاريخية لممارسة سياستها ، ينظر عن هذا الموضوع في : بارزي ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

William Qruand , Peace Process , U.S.A ,

1993 , p357 .

٦٩- ان اهمية الصفقات التسليحية اكدتها وزارة الدفاع الايرانية على لسان وزير الدفاع مصطفى شمران الذي ثمن صفقات الاسلحة وعدها عاملاً لتحقيق الانتصار على العراق في الحرب . ينظر نص التصريح في : عبد الجليل مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ١٩٧ . وحول تزويد الولايات المتحدة لايران بالأسلحة اثناء الحرب العراقية الايرانية ينظر :

Sunday Times , London , 12 July , 1982 .

Observer . 11. August , 1983 .

مجلة التايم الامريكية ٢٥ تموز ١٩٨٣ .

٧٠- محمد ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ نقلاً عن جريدة

تشرين السورية ، ٢١ كانون الأول ١٩٨١ .